مترجم

الإنهيار التحفيزي المفاجئ

المؤامرة الأمريكية على أفغانستان

المصدر: فريق مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 23 آب/ أغسطس 2021

الانـهيار التحفيزي المفاجئى

المؤامرة الامريكية على أفغانستان

تقييم:

1. الانسحاب المذلّ للولايات المتحدة الامريكية من أفغانستان بعد عشرين عاما من الاحتلال والتكاليف العالية والدعم والتدريب للقوات الأفغانية المحلية والتخطيط لإدارة البلاد.
2. انتصار حركة طالبان سيزيد من حجم المخاطر على المصالح الامريكية وسيضع الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو المخذولين والمصدومين من القرار الأمريكي، في وضع محرج وصعب أمام تطورات سريعة ومتغيرات قد يصعب تقدير عواقبها في الوقت الحالي.
3. نقص المعلومات وضعف البيانات المتعلقة بأسباب إخفاقات الحكومة والقوات الأفغانية في التصدي لحركة طالبان وكذلك ضعف التقدير والفهم الأمريكي للحركة وسياستها وخططها ساهم في انهيار المخطط الأمريكي لمستقبل أفغانستان الذي يبدو انه دخل في مرحلة الغموض وعدم وضوح الرؤية أمريكيا.
4. الكثير من الانتقادات موجهّة اليوم للإدارة الامريكية ولقرار الانسحاب الذي يبدو انه- على الرغم من إعلانه مسبقا والتحضير له- الا أنه مبني في اعتقاد الكثير من الخبراء داخل أمريكا وخارجها على بيانات ودعاية كاذبة وبروباغندا مشوّهة.
5. استغلال حركة طالبان لحالة الترهّل في الدولة وضعف الحكومة وانتشار الفساد في اوساطها وقواتها الأمنية والعسكرية والذي كان عاملا مساعدا للحركة للتمدد والتحرك امام موجة الاستسلام والهروب للقوات العسكرية والأمنية الأفغانية.
6. خلق قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان حالة من الارباك والتذمر في الداخل الامريكي بين الجمهوريين والديمقراطيين، في موجة عالية من تبادل التهم بالإخفاق والتقصير وعدم التخطيط الجيد لقرار الانسحاب.
7. يعطي هذا الانسحاب انطباعا قويا لدى حلفاء أمريكا وشركائها في العالم بأنها قوة غير موثوقة لأنها لا تحترم التزاماتها تجاه الاخرين وأنّ الأهم عندها هو أولويات السياسة والمصالح الامريكية على حساب مصالح الحلفاء.
8. الولايات المتحدة الامريكية المحتلة لأفغانستان لم تسعى لإنشاء مسار سلام حقيقي في هذا البلد بالرغم من زعمها قيادة مفاوضات لأجل ذلك وقررت الانسحاب لتترك عملائها ومن عملوا معها ولأجلها في حالة من الذهول والرعب مما يمكن مواجهته من مسؤوليات وتهم بالعمالة، خصوصا بعد وصول طالبان الى العاصمة.
9. الانهيار التحفيزي المفاجئ للجهود الدفاعية والأمنية والسياسية، وانهيار الحكومة والقوات الأمنية والعسكرية دليل فشل امريكي في تقدير طبيعة التمرد وفشل في تقدير توجهات حركة طالبان، وعدم قدرة على التنبؤ بالانهيار حتى في مراحله النهائية. فلم يكن متوقعا أمريكيا ان تنهار جهود البناء والدعم والترميم للقوى السياسية والأمنية والعسكرية الأفغانية، كما لم يكن متوقعا نجاح حركة طالبان في استغلال نقاط الضعف في الدفاعات والقيادة الأفغانية المحلية

والحضرية، للتمدّد واكتساب الوقت الكاف لتحقيق أهدافها في الوصول الى العاصمة كابول والاستيلاء على مرافقها الرسمية والحيوية.

10. يضع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بهذا الأسلوب المذلّ، القوات الامريكية الموجودة في العراق وسوريا على المحكّ، لتكون هي الأخرى محلّ متابعة، فالفرصة متوفرة الان وبشكل كبير للضغط من قبل قوى محور المقاومة في المنطقة باتجاه انسحاب هذه القوات أيضا وخروجها، وهذا سيكون بمثابة التقهقر لأمريكا وطموحها في المنطقة.

يطرح اليوم موضوع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان جدلا واسعا في الأوساط السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة، وقد قدّم أنتوني كوردزمان، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بواشنطن (CSIS) ورقة نقدية حول أسباب الإخفاقات الامريكية في أفغانستان وتداعياتها على الداخل الأمريكي. انطلق في هذا الورقة من جملة من السياقات المتعلقة بالعوامل الرئيسية التي أدت الى الانهيار السريع للقوات الأفغانية، ومحاولة تقديم بعض التوصيات لمراجعة الأخطاء الامريكية وإدارة عملية التصحيح بشكل أفضل.

أسباب انهيار القوات الأفغانية

أنتوني هـ كوردسمان/ مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بواشنطن (CSIS)

16 اب/أغسطس 2021

حدث الانهيار المفاجئ للحكومة المركزية الأفغانية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية (ANDSF) بسرعة مذهلة. من الواضح أن الدافع وراء ذلك هو حقيقة أن كلاً من الرئيس ترامب والرئيس بايدن لم يعلنا فقط عن المواعيد النهائية لسحب الدعم العسكري الأمريكي، ولكنهما بعد ذلك خفضا هذا الدعم إلى المستويات التي لا تستطيع القوات الأفغانية تحمل تبعاتها وحيث كان العديد من السياسيين الأفغان والشخصيات الحكومية على استعداد للوقوف جانبا أو الاستسلام. ومع ذلك، فهو أيضًا انهيار منزل من الورق استغرق بناؤه قرابة عشرين عامًا وكان مدفوعًا بالإخفاقات على المستوى المدني كما على المستوى العسكري. إنه فشل من الحزبين، وكان مدفوعًا في النهاية بعدم قدرة الولايات المتحدة على تقديم تقييمات موضوعية وفعالة للتطورات في الحكومة الأفغانية التي كانت تحاول مساعدتها لمواجهة تهديد طالبان. يحاول هذا التحليل سرد العوامل العديدة التي جعلت كل من الهزيمة والانهيار المفاجئ ممكنًا، مع محاولة توضيح أن أي

تحليل صحيح يجب أن يدرس كل هذه العوامل وليس مجرد الأحداث التي وقعت في الأشهر التي تلت انتهاء ولاية الرئيس ترامب، والتي حددت لأول مرة موعدًا نهائيًا لانسحابات الولايات المتحدة وحلفائها في فبراير 2020 أو خلال شهري يوليو وأغسطس 2021 التي منحت طالبان السيطرة على معظم البلاد.

نسلط الضوء هنا على مجموعة واسعة من القضايا والإجراءات التي يجب على الولايات المتحدة تحمل مسؤوليتها، لكن نسلط الضوء أيضًا على حقيقة أن العديد من الإخفاقات كان سببها الأفغان. كما نركّز على درس واضح للغاية من حركات التمرد الناجحة الأخرى التي تتراوح من صعود الشيوعية في روسيا والصين إلى انهيار فيتنام - ومعظم حركات التمرد الناجحة الأخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. بالمبدأ لا يمكن لأي قوة خارجية أن تساعد حكومة فاشلة لا تستطيع أن تساعد نفسها.

- **العوامل الرئيسية التي أدت إلى الانهيار**

من الواضح أن كلًا من العوامل التالية ساعد على الانهيار المفاجئ لمعظم الحكومة المركزية الأفغانية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية بحلول منتصف أغسطس 2021. وقد ظهر العديد من هذه العوامل، في الواقع، ابان اندلاع الحرب في أفغانستان بحلول نهاية عام 2002، وكان لجميعهم تقريبًا تأثير متزايد قبل سنوات من بدء تخفيضات ترامب أو بايدن من عدد القوات الأمريكية التي أدت أيضًا إلى تخفيضات في القوات المتحالفة والمتعاقدين.

1. إعلان الانسحاب عاملاً رئيسياً دفع طالبان إلى التحرك:

كان لقرارات الولايات المتحدة بالانسحاب تأثير كبير. فقد تبع قرار الرئيس أوباما بـ "الانسحاب" في عام 2014 انهيار الكثير من جهود المساعدة المدنية، فضلاً عن القيود المتزايدة المفروضة على جهود التدريب والمساعدة الأمريكية التي تدعم القوات العسكرية الأفغانية - على الرغم من بقاء عدد كافٍ من القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها لمنع طالبان من الاستيلاء على عواصم المقاطعات والفوز بالسيطرة الكاملة على أعداد كبيرة من حكومات المقاطعات المحلية.

إنّ السجل الكامل وراء قرارات الرئيس ترامب والرئيس بايدن بالانسحاب الكامل بعيد كل البعد عن الوضوح، لكنهما أعلنا مواعيد نهائية للانسحاب الكامل دون ربط مثل هذه الانسحابات بأي تقدم في خطة السلام، واتخذت كلتا الإدارتين إجراءات لتحرير أسرى طالبان وخفض القوات الأمريكية والقوات المتحالفة دون مفاوضات جادة. بدون أي خطة سلام واضحة، وبدون أي تصوّر عن نوع الحكومة الأفغانية أو الهيكل السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي سينبثق عن أي سلام من هذا القبيل.

تبادلت اتفاقية السلام التي أبرمتها إدارة ترامب في فبراير 2020 الانسحاب بالمفاوضات، لكنها لم تحدد سلامًا محتملاً ولم تخلق أبدًا عملية سلام فعالة. وبذلك، أرسلت إشارات إلى المسؤولين

الأفغان والجيش الأفغاني بأن الولايات المتحدة قد خلصت إلى أنها "خسرت" أفغانستان فعليًا بإعلانها ما يرقى إلى الانسحاب الأمريكي الكامل:

"تلتزم الولايات المتحدة بسحب جميع القوات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في التحالف من أفغانستان بما في ذلك جميع الموظفين المدنيين غير الدبلوماسيين والمتعاقدين الأمنيين الخاصين والمدربين والمستشارين وموظفي الخدمات المساندة في غضون أربعة عشر (14) شهرًا. بعد الإعلان عن هذه الاتفاقية، وسيتم اتخاذ الإجراءات التالية في هذا الشأن:

1) ستتخذ الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف الإجراءات التالية في أول مائة وخمسة وثلاثين (135) يومًا.
2) ستخفض عدد القوات الأمريكية في أفغانستان إلى ثمانية آلاف وستمائة (8600) وتخفيض عدد حلفائها وقوات التحالف بشكل متناسب.
3) تسحب الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف كل قواتهم من خمس (5) قواعد عسكرية.
4) إلزام إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة والمعروفة باسم طالبان في الجزء الثاني من هذه الاتفاقية، فإن الولايات المتحدة وحلفائها والتحالف سينفذ ما يلي:
5) استكمال الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف انسحاب جميع القوات المتبقية من أفغانستان خلال الأشهر التسعة والنصف المتبقية (9.5).
6) سحب الولايات المتحدة وحلفاؤها والتحالف كل قواتهم من القواعد المتبقية."

وضعت إدارة ترامب الولايات المتحدة على طريق خفض العدد الإجمالي غير المصنف للأفراد العسكريين الأمريكيين من حوالي 10000 إلى 8600 إلى 2500؛ مع قطع عقود المتعاقدين والمدنيين والقوات المتحالفة؛ وإغلاق القواعد والمرافق. كانت هذه التخفيضات الفعلية والمخططة خطيرة بما يكفي - إلى جانب إطلاق سراح سجناء طالبان - لتكون حافزًا كبيرًا لطالبان لإعداد هجوم كبير وإقناع العديد من المسؤولين والضباط الأفغان بأن الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها ستغادر وأنهم لا خيار لهم سوى التعامل مع طالبان.

استمرت التخفيضات في الوجود الأمريكي والحلفاء وتسارعت بعد تنصيب الرئيس بايدن في 20 يناير 2020، على الرغم من عدم إحراز تقدم في المفاوضات الجوهرية وعدم تقدم أي طرف بأي شيء يقترب من خطة سلام موثوقة. أعلن الرئيس بايدن بعد ذلك في 14 أبريل 2021 أن الولايات المتحدة ستنسحب من أفغانستان في سبتمبر 2021 قائلا: "مع التهديد الإرهابي الآن في العديد من الأماكن، فإن إبقاء الآلاف من القوات على الأرض وتركيزهم في بلد واحد بتكلفة تقدر بالمليارات كل عام لن يكون أمرا مجديا. بالنسبة لي ولقادتنا، لا يمكننا الاستمرار في دورة تمديد أو توسيع وجودنا العسكري في أفغانستان، على أمل خلق ظروف مثالية للانسحاب، وتوقع نتيجة مختلفة ... أنا الآن رابع رئيس للولايات المتحدة يترأس وجود القوات الأمريكية في أفغانستان: اثنان من الجمهوريين، اثنان من الديمقراطيين. لن أنقل هذه المسؤولية إلى شخص خامس. بعد التشاور عن كثب مع حلفائنا وشركائنا، مع قادتنا العسكريين وأفراد استخباراتنا، مع دبلوماسيينا

وخبراءنا، مع الكونجرس ونائب الرئيس، وكذلك مع السيد غني والعديد من الآخرين حول العالم، وصلت الى نتيجة بأنّ الوقت قد حان لإنهاء أطول حرب في أمريكا. حان وقت عودة القوات الأمريكية إلى الوطن. عندما توليت منصبي، ورثت اتفاقًا دبلوماسيًا، تم التفاوض بشأنه على النحو الواجب بين حكومة الولايات المتحدة وطالبان، يقضي بأن جميع القوات الأمريكية ستخرج من أفغانستان بحلول الأول من مايو 2021، بعد ثلاثة أشهر فقط من تنصيبي. هذا ما ورثناه - هذا الالتزام. ربما لم يكن هذا ما كنت سأفاوضه بنفسي، لكنه كان اتفاقًا أبرمته حكومة الولايات المتحدة، وهذا يكفي. لذلك، تمشيًا مع هذا الاتفاق ومصالحنا الوطنية، ستبدأ الولايات المتحدة بالانسحاب النهائي وذلك في الأول من مايو من هذا العام. لن نسرع في عجلة من أمرنا للخروج. سنفعل ذلك - سنفعل ذلك بمسؤولية وتعمد واصرار. وسنفعل ذلك بالتنسيق الكامل مع حلفائنا وشركائنا، الذين لديهم الآن قوات في أفغانستان أكثر مما لدينا. ويجب أن تعلم طالبان أنهم إذا هاجمونا أثناء الانسحاب، فسوف ندافع عن أنفسنا وشركائنا بكل الأدوات المتاحة لنا. لقد وقف حلفاؤنا وشركاؤنا إلى جانبنا في أفغانستان منذ ما يقرب من 20 عامًا، ونحن ممتنون للغاية للمساهمات التي قدموها لمهمتنا المشتركة وللتضحيات التي قدموها ... كانت خطتنا معا منذ فترة طويلة وخروجنا أيضا معًا. القوات الأمريكية، وكذلك القوات التي نشرها حلفاؤنا في الناتو وشركاؤنا العملياتيون، ستكون خارج أفغانستان قبل أن نحتفل بالذكرى العشرين لذلك الهجوم الشنيع في 11 سبتمبر 2001."

ثم أعلن الرئيس بايدن في 14 أبريل 2021، "لقد حققنا هذه الأهداف. لقد مات بن لادن وتدهورت القاعدة في أفغانستان، وقد حان الوقت لإنهاء هذه الحرب إلى الأبد "، وأعلن في 8 يوليو 2021 أن المهمة العسكرية في أفغانستان ستنتهي في 31 أغسطس. يسير الانسحاب بطريقة آمنة ومنظمة، مع إعطاء الأولوية لسلامة جنودنا عند مغادرتهم ... نصحني قادتنا العسكريون أنه بمجرد أن أتخذ قرار إنهاء الحرب، يتعين علينا التحرك بسرعة لإجراء العناصر الرئيسية للانسحاب. وفي هذا السياق، السرعة هي الأمان. إذا لم تكن كل من إدارتي ترامب وبايدن ملتزمتين بالانسحاب الكامل بحلول التاريخ المعلن لهما، كان ينبغي أن يكون هناك بعض السجل التاريخي الذي يُظهر أن لديهما نوعًا من خطة السلام القابلة للتطبيق - ويخططان للتعامل مع عواقبها أو فشلها. حتى الآن، لا يوجد أي تلميح إلى أن هذا هو الحال.

علاوة على ذلك، يجب أن يستند أي تقييم للتأثير النسبي لإدارتي ترامب وبايدن إلى جدول زمني كامل ودقيق للقرارات والتخفيضات الفعلية لكل جانب من جوانب الدعم العسكري والمدني الأمريكي. ومع ذلك، في الوقت الحالي، لا تشمل البيانات والإحاطات الرسمية مفتوحة المصدر سوى أعدادًا لا معنى لها تقريبًا من الأفراد العسكريين المنتشرين بشكل علني. فهي لا تشرح أو تقدم تسلسلًا زمنيًا دقيقًا للتأثير الوظيفي لمثل هذه التغييرات في القواعد والمرافق، والتخفيضات في الدعم المنتشر المتقدم، والتخفيضات في نشر القوات، والتخفيضات في الاستخبارات والدعم الجوي، والتخفيضات في الإدارة المدنية والمساعدات، والتخفيضات في التمويل. وبالنظر إلى السجل الضعيف للإبلاغ عن المصادر المفتوحة في كل هذه المجالات حتى الآن ومحاولات

الحزبين استغلال "الحقائق" المنتقاة، فليس من الواضح على الإطلاق ان كان هذا السجل سيكون متاحًا على الإطلاق.

2. طوال التاريخ الطويل للحرب في أفغانستان، كانت اسباب إخفاقات الحكومة الأفغانية مرتبطة أساسا بضعف القيادة والانقسامات الداخلية بين القادة السياسيين؛ الفساد على كل المستويات المدنية والعسكرية، وصولاً إلى عواصم المقاطعات ونقاط التفتيش على الطرق، والتغييرات المستمرة في التنظيم وخطط القوة والأهداف والمسؤولين والقادة.

أدت القيادة الضعيفة على المستوى المدني، من أعلى الحكومة إلى أسفل، والتي بدأت تقريبًا بعد تولي الحكومة الأفغانية الجديدة زمام الأمور بعد خروج طالبان، إلى إضعاف الجهود المبذولة لإنشاء قوات دفاع وأمن وطنية أفغانية فعالة كأي أخطاء عسكرية يمكن أن تحصل. من نواحٍ عديدة، كانت السياسة والفساد وعدم كفاءة كلا الجانبين المدني والعسكري في الحكومة الأفغانية، على الأقل، عدوًا جادًا لتلك الحكومة مثل طالبان.

لقد تسببوا في جروح ذاتية أعمق بكثير من الحكومة المركزية في كابول. وأثروا فعليًا على جميع عواصم المقاطعات البالغ عددها 34، والمناطق الحضرية الرئيسية الأخرى، إضافة الى 387 "منطقة" محلية و34 "مقاطعة مركزية إقليمية" (421 مقاطعة) في أفغانستان. كان لجهود الإصلاح ومكافحة الفساد آثار رمزية ومؤقتة في أحسن الأحوال. إذا كان هناك أي شيء، فقد زاد الفساد على المستويات الأدنى من عمليات الحكم والأمن بمرور الوقت، وزادت المشاكل التي أحدثها سماسرة السلطة المحليون وأمراء الحرب وكذلك الانقسامات العرقية والطائفية والقبلية سواء من حيث التوتر أو الانفصالية المحلية..

من الواضح أيضًا من التخفيضات في تقارير الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة أن فهم هذه القضايا على المستوى المحلي تراجع مع مرور الوقت مع قطع جهود المساعدة المدنية والأمنية وتراجع وجود خبراء مدنيين وعسكريين واستخباراتيين من عام 2013- 2014 الى ما بعد ذلك. انتهت التقارير المفتوحة المصدر حول جودة إدارة المنطقة وجهود المساعدة إلى حد كبير في عام 2015، وتوقفت التقارير العامة للأمم المتحدة عن المناطق التي يوجد بها عمال الإغاثة حيث أصبح المزيد من المناطق غير آمنة. يبدو أن جهود جمع المعلومات الاستخبارية البشرية بشأن إدارة المقاطعات والأقاليم والمواقف الشعبية وأنشطة طالبان (بخلاف الهجمات الفعلية) قد تراجعت، ولكن لا توجد تقييمات متاحة.

ما يتضح من التقارير الإعلامية المفتوحة المصدر هو أن الأشكال المحلية للفساد، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، أصبحت أكثر خطورة على مستوى المقاطعة، والحضر مع تراجع وجود المساعدات الخارجية وتمويلها بالفعل. علاوة على ذلك، أصبح أمراء الحرب السابقون في تحالف الشمال على نحو متزايد، سماسرة سلطة يستخدمون في كثير من الأحيان "قواتهم" للحفاظ على السيطرة الاستبدادية، لكنهم توقفوا عن الاحتفاظ بها كقوات عسكرية فعالة. من الواضح أيضًا أن النظام القانوني والشرطة وقوات الأمن المحلية كانت أيضًا مصدرًا متناميًا للفساد والابتزاز إلى حد كبير، ولم يعد لدى عدد متزايد من المناطق حوكمة فعالة خارج عاصمة المقاطعة. ما هو غير

واضح من البيانات مفتوحة المصدر، وما إذا كان هناك أي تقارير أو سجلات موثوقة ورسمية تغطي هذه المشاكل أو الاتجاهات، هو مدى اتساع نطاق توزيع أي من هذه التقارير، وما هي التقييمات السياسية التي تم إجراؤها حول تأثير هذه المشاكل في الحكومة الافغانية بالنسبة لأعمال ونمو نفوذ طالبان.

3. كانت هناك انقسامات عميقة بين الجهود المدنية والعسكرية في المساعدة والتنمية والقيادة

لم يتم التنسيق بين جهود المساعدة المدنية والعسكرية للولايات المتحدة والدول المانحة الأخرى وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان (UNAMA) بشكل صحيح، ولم تصبح الجهود المبذولة لإنشاء خطط مدنية - عسكرية فعالة أبدًا. تحدثت الولايات المتحدة عن خطط "الحكومة بأكملها" لكنها لم تطور جهود تخطيط فعالة، ناهيك عن تنفيذها. ارتفع التمويل في الجانب المدني للمساعدات بشكل كبير من 2004 إلى 2011، ثم انخفض بعد ذلك - على الرغم من أن الحكومة الأفغانية استمرت في الحصول على مساعدات ضخمة لكل من برامجها المدنية والعسكرية بغض النظر تقريبًا عن مدى تلبية الاحتياجات الأفغانية. وقد ساعد ذلك على ضمان فشل الحكومة الأفغانية في تطوير مستوى الوحدة السياسية التي تحتاجها في كل مكان، وأدى إلى العديد من جهود التنمية غير الناجحة، وساعد على زيادة مطردة في مستويات الفقر وتدهور العديد من جوانب الحياة الأفغانية - لا سيما بعد 2013-2014. هذه الظروف والملابسات، ساعدت على فتح العديد من المناطق لنفوذ طالبان.

في الوقت نفسه، غالبًا ما أخطأت القيادة المدنية للحكومة الأفغانية في تخصيص القوات الأفغانية لتلبية أولوياتها السياسية أو حماية مصالحها الاقتصادية. كما أدت أولوياتهم المدنية المتضاربة إلى تغييرات مستمرة في القيادة وفي مختلف جوانب بناء القوة الأفغانية والعمليات العسكرية بطرق لم تؤدي الى تحسين وضع القوات الأفغانية.

4. ظلت أفغانستان دولة "مجمّدة" إلى درجة عالية، وجاءت طالبان تدريجياً لتكسب من المناجم أموالاً أكثر مما تكسبه الحكومة.

على نطاق أوسع، ظلت الحكومة الأفغانية تعتمد على المساعدات الخارجية لحوالي 80% من دخلها، ورأت أن تهريب المخدرات أصبح أحد الصادرات الرئيسية لأفغانستان - وهو أحد الصادرات التي تجاوزت مصادر دخل الحكومة. لقد أهدرت الكثير من هذه الأموال في إنشاء هيكل متضخم وفاسد، في حين أن طالبان يمكن أن تمول عملياتها بتكلفة أقل بكثير، وأن تسحب من المصادر المحلية ومن سياسة الابتزاز، وتنفق كل أموالها تقريبًا على أهدافها وعملياتها بدلاً من الفساد. علاوة على ذلك، حصلت طالبان بشكل متزايد على الأسلحة والإمدادات العسكرية من القوات الأفغانية والمصادر الحكومية. كما جمعت طالبان أموالًا كبيرة من مصادر مدنية. يركز مكتب الأمم المتحدة المفتوح المصدر المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وتقارير أخرى عن صناعة المخدرات الأفغانية من خلال متابعة حجم النمو والمضبوطات ومجالاته. ومع ذلك، يبدو من الواضح أن طالبان تنافست على الأقل مع سماسرة السلطة للحصول على دخل من تصدير المخدرات غير المشروعة، وأنها استفادت من هذا الدخل بينما لم تحصل الحكومة الأفغانية

على أي شيء من الدخل الذي يكسبه تجار المخدرات الآخرون ووسطاء السلطة. من غير الواضح قيمة الرسوم المدفوعة عند المعابر الحدودية التي حصلت عليها الحكومة، ولكن بحلول عام 2020، ربما تكون طالبان قد حصلت على دخل محلي كبير من الابتزاز ونقاط التفتيش على الطرق، والسلطات المحلية وقوات الأمن / الحدود التي نفذت مستويات مماثلة من الابتزاز واحتفظت بالمال.

5. منذ عام 2007 على الأقل وما بعده، أنكرت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والحكومة الأفغانية بشكل متزايد وجود مشاكل حرجة في تنظيم وتدريب واعداد وقيادة القوات الأفغانية، وأبلغوا عن مستويات النجاح في كل من تطوير القوة وفي القتال في التقارير مفتوحة المصدر التي كانت تفتقد للمصداقية بشكل واضح.

على الورق، زاد عدد القوات الأفغانية بشكل عام بعد اتفاق السلام في فبراير 2020. ارتفع إجمالي القوات العسكرية والشرطة من 272807 في أكتوبر 2019 إلى 307.947 في يناير 2021، وانخفض إلى 300699 في أبريل 2021 - قبل بدء الانهيار. ومع ذلك، بلغ عدد الجيش الوطني الأفغاني (ANA) والقوات الجوية الأفغانية 96788 (AAF) في أكتوبر 2019 105671 في يناير 2021، وارتفع إلى 118.628 في أبريل 2021.

يتألف معظم العدد الإجمالي من الشرطة الوطنية الأفغانية (ANP) التي تباينت بشكل حاد في الجودة ولا يمكنها لعب دور شبه عسكري فعال أو حتى الاحتفاظ بمناطق آمنة مفترضة بشكل صحيح. بلغ إجمالي هذه الوكالة الوطنية للموانئ 176،019 في أكتوبر 2019؛ 186،859 في يناير 2021؛ انخفض إلى 300699 في أبريل 2021. قاتل البعض بشجاعة، لكن معظمهم انهار أو استسلموا أمام طالبان، أو هجروا أو غيروا مواقفهم عندما سيطرت طالبان على منطقة معينة.

تسارعت أهمية هذه المشكلات بعد انسحاب معظم القوات الأمريكية في عام 2014. عندما انهار إنفاق المساعدات على التنمية المدنية والعسكرية بعد أن بلغ ذروته في السنة المالية 2010 - 2012، توقفت الولايات المتحدة عن الإبلاغ - أو المعلومات السرية – في العديد من المجالات، حيث أصبحت البيانات أكثر سلبية وقع فيها اخفاء المشاكل المتزايدة في أفغانستان. ظل تدفق الأجور الفعلية يمثل مشكلة نمت في الشرطة الأفغانية بمرور الوقت، وحتى تدفق حصص الإعاشة والإمدادات الأساسية أصبح مشكلة في بعض المناطق. انهارت الجهود المبذولة لإنشاء قوات محلية فعالة، وتم دمج فلول القوات المحلية في الشرطة. كما ذكرنا سابقًا، فقدت الميليشيات المختلفة التي يديرها سماسرة سلطة معينون إلى حد كبير قدراتها القتالية وأصبحت أدوات يستخدمها سماسرة السلطة لفرض سلطتهم. كانت نوعية القوات الأفغانية والحكم جرحا آخر أصاب نفسه بنفسه.

6. كانت النواة القتالية الفعلية الجاهزة لقوات الجيش الأفغاني صغيرة جدًا، ومثقلة بشكل كبير بالمهام القتالية، وأجبرت على القتال بمستويات لا يمكن تحملها. تفاقمت هذه المشكلات بسبب الاعتماد على الاستخبارات الأمريكية النشطة، ودعم القوات القتالية، والقوة الجوية، والمتعاقدين.

إلى حد ما، حولت الولايات المتحدة التقارير المفتوحة المصدر حول تطوير القوات الأفغانية والتقدم الذي أحرزته بالنسبة لطالبان إلى إنكار، وتدوير في العلاقات العامة، وما يعادل منافسة الكاذب - بدلاً من التركيز على المسار الحقيقي للقتال. في تطوير القوة. تم تقليص التقارير العامة حول مستوى الاعتماد الأفغاني على الدعم العسكري الأمريكي وجهود الحلفاء في التدريب والمساعدة بمرور الوقت، ثم تم تغييرها لإنشاء مقاييس زائفة للنجاح.

التقارير ربع السنوية إلى الكونغرس من قبل المفتش العام لإعادة الإعمار الأفغاني (SIGAR) والمفتش العام الرئيسي (LIG) كشفت عن العديد من هذه القضايا، ولكن تم تجاهل خطورتها والاتجاهات التي تنطوي عليها أو تم الإبلاغ عنها بشكل خاطئ عمداً على مستوى السياسة ومن قبل المتحدثين العسكريين.

كان هناك العديد من الضباط والجنود الشجعان والأكفاء، لكن معظم وحدات الجيش لم تكن مأهولة من قبل مثل هؤلاء فقد تم تجنيد العديد من الاشخاص فقط لعدم وجود مصدر آخر للوظائف. لم يكن لديهم سوى قدرة قتالية محدودة، وقد أخفى الكثير من تقارير السلطة التنفيذية والقيادة الرسمية - التي أبلغت عنها وسائل الإعلام بعمق - حقيقة أن عددًا قليلاً فقط من وحدات النخبة وجزء صغير من الجيش كان قادرًا بالفعل على الانتشار السريع وقتال حرب فعال. كما قللت تقارير الفرع التنفيذي والقيادة من درجة اعتماد هذه القوات على الدعم الأمريكي بالضربات الجوية، ومن خلال كوادر النخبة من القوات البرية الأمريكية، ومستشاري المخابرات على المستوى الاستشاري المتقدم. كما كان الحال مع جيش جمهورية فيتنام (ARVN) بعد انسحاب الولايات المتحدة، قد تكون مستويات الأفراد المزعومة غير مؤكدة، حيث لم يتم الإبلاغ عن حالات الفرار بشكل صحيح، وقد يكون الدفع غير مؤكد. والأسوأ من ذلك، أن المهام القتالية يمكن أن تكون سياسية للغاية، وتدفق الذخيرة والإمدادات والتعزيزات سيّئ مع ميل للتخزين في مستويات قيادة أعلى أو من قبل الوحدات القريبة.

كما تم التأكيد بشكل متزايد على فعّالية عدد قليل من وحدات الجيش والقوات الجوية الأفغانية من خلال المهام القتالية المفرطة وكذلك من خلال التخصيص السياسي لمهام هامشية أخرى. يمكن استخدام جزء صغير فقط من 118،628 فردًا من المفترض أن يكونوا في الجيش والقوات الجوية بشكل فعال، وقد تأثر إجمالي القوة بمعدل دوران سنوي بنسبة 25% بسبب الخسائر والفرار بحلول عام 2020.

تم إخفاء نقاط الضعف هذه - إلى حد ما - من خلال إرسال قوات النخبة الأمريكية وأفراد المخابرات لدعم الوحدات القتالية الأفغانية ونشر أفراد متخصصين في التدريب والمساعدة. مرة أخرى، تظل أعداد هؤلاء الأفراد ودورهم المحدد سرية، على الرغم من أنه من الواضح أن التخفيضات المستمرة من فبراير 2020 فصاعدًا - والتي تسارعت بعد الموعد النهائي الجديد للانسحاب الذي حدده الرئيس بايدن - ساعدت في شل حتى بعض أكثر وحدات الجيش الأفغاني فاعلية.

بذلت القوات الجوية الأفغانية الصغيرة قصارى جهدها، لكنها كانت صغيرة جدًا ومحدودة في الضربات والقدرة الاستخبارية لدعم وحدات الجيش الأفغاني بمفردها – او استخدام الضربات الجوية واستبدال القوة الجوية الأمريكية والحليفة. هنا مرة أخرى، بعض تصريحات المتحدثين العسكريين الأمريكيين بالغت إلى حد كبير في قدرتها في العالم الحقيقي. علاوة على ذلك، تم إحراز تقدم ضئيل للغاية في الجيش الأفغاني والقوات الجوية في إنشاء القوات التي يمكن أن تعمل بدون متعاقدين أمريكيين وأجانب - إما في الحفاظ على العمليات القتالية أو في الحفاظ على المعدات. مرة أخرى - كما كان الحال في ARVN الأفضل تعليما والأكثر تقدمًا من الناحية التقنية - كان الجيش الأفغاني مجهزًا بأنظمة وأسلحة كانت متطورة للغاية بالنسبة لقوة تفتقر إلى الخلفية التقنية، واستعمال للمعدات والأدوات الحديثة، ومحو الأمية الوظيفية في كثير من الأحيان.

وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن الإبلاغ عن قوات الشرطة الأفغانية وقوات الأمن المحلية أخفى عمدًا الفشل شبه التام في إنشاء الشرطة أو القوات المحلية. ومما زاد الطين بلة، الاستخدام المفرط لنقاط التفتيش على طرق معينة - والإجراءات عند المعابر الحدودية - التي غالبًا ما تنطوي على رشاوي وابتزاز وتجاهلت التقارير حقيقة أن طالبان أقامت في كثير من الأحيان نقاط تفتيش ومراكز ابتزاز خاصة بها - مما أدى إلى فقدان الحكومة السيطرة ببطء على الطرق الرئيسية دون فعل شيئ سوى تأمين المدينة الرئيسية أو العاصمة للعديد من المناطق التي تم تصنيفها على أنها خاضعة لسيطرة الحكومة.

7. تزويد القوات الأفغانية بالمعدات وهياكل الدعم التي جعلتها تعتمد إلى أجل غير مسمى على المتعاقدين وعلى المساعدات.

لم تقلل الولايات المتحدة ببساطة من مستوى الاعتماد الأفغاني على الدعم القتالي الأمريكي ومواد التدريب والمساعدة، ولكنها فشلت في تحديد الدرجة التي تكرر عندها مشاكل نقل المعدات المتطورة للغاية بالنسبة إلى ARVN وأنظمة الدعم المتطورة للغاية للحفاظ عليها. كتلك التي تم إنشاؤها في فيتنام.

مرة أخرى، قام SIGAR وLIG بالإبلاغ عن هذه المشاكل، ومن الواضح أن الكثير من المشاكل داخل القوات الأفغانية جاءت بعد الحصول على أنظمة معقدة وأنظمة دعم للمقاولين مما جعلها معرضة بشدة لانسحابات الولايات المتحدة بطرق غامضة. لقد فهم صانعو السياسة تمامًا ألا علاقة لهم بالمستويات المبلغ عنها للأفراد العسكريين الأمريكيين وحلفائهم المنتشرين في أفغانستان.

8. ونتيجة لذلك، لم تدرك الولايات المتحدة - وحلف شمال الأطلسي والقوات المتحالفة - تمامًا أنها تتعامل مع تمرد طالبان الناجح بشكل متزايد وليس تهديدًا عسكريًا وإرهابيًا لطالبان.

التقارير الرسمية الأمريكية مفتوحة المصدر قللت باستمرار من تعقيد وقدرة طالبان. لقد تجاهلت تاريخها كحركة سياسية وقوة أنشأتها جزئيًا وكالة الاستخبارات الباكستانية وحقيقة أنها نجحت قليلا في حكم أفغانستان. ركزت التقارير على النتيجة الإيجابية للمعارك العسكرية المباشرة،

وأكدت على طالبان كحركة متطرفة وإرهابية، وتجاهلت تطورها ونموها كحركة تمرد واسعة وتأثيرها المتزايد كحركة سياسية وأيديولوجية.

في المقابل، حذرت مجموعة واسعة من التحليلات الخارجية - بما في ذلك أعمال SIGAR وكذلك بيل روجيو وآخرين في Long War Journal - من أن طالبان كانت تحقق مكاسب جدية في المناطق الريفية والمناطق. ومع ذلك، ركزت الجهود العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة على نتائج الاشتباكات العسكرية - ولا سيما الهجمات التي بدأها العدو (EIAs) - بدلاً من نمو نفوذ طالبان وسيطرتها في الريف والقدرة على الضرب بشكل انتقائي داخل المدن الأفغانية والمناطق المأهولة بالسكان.

أدرك العديد من الضباط الأمريكيين ما كان يحدث، لكن التركيز الرئيسي لجهود الولايات المتحدة بعد عام 2014 استمر في استخدام قوات النخبة الأفغانية، والافراد الذين دربتهم وساعدتهم الولايات المتحدة وحلفاؤها، وأصول المخابرات والمراقبة والاستطلاع الأمريكية، والغارات الجوية. وركزت على هزيمة قوات طالبان بشكل مباشر عندما هاجمت بشكل علني مناطق مأهولة رئيسية، بدلاً من تحقيق النفوذ السياسي والحكم الفعال والأمن من قبل الشرطة والقوات المحلية على مستوى المنطقة وخارج المناطق المأهولة الرئيسية المعنية.

إذا راجعنا التقارير الرسمية مفتوحة المصدر، لا يوجد ما يشير إلى أنه تم بذل جهود جادة على مستوى كل منطقة على حدة لفهم ما كانت تفعله طالبان لتوسيع نفوذها وسيطرتها، على عكس تحليل الاشتباكات العسكرية العلنية مع قوات طالبان. ومن غير الواضح بنفس القدر أنه قد تم إيلاء قدر كبير من الاهتمام لإمكانية احتساب قوات طالبان من خلال العدد الكبير من المتطوعين المحتملين بدلاً من الاعتماد على التخمينات من 40000 الى 60000 مقاتل أو في فهم التحسينات الجارية في معدات طالبان وتدريبها وقيادتها، والخبرة القتالية.

علاوة على ذلك، فقد هيمن على التقارير مفتوحة المصدر الافتراض الضمني بأن تطرف طالبان جعلها غير مؤيدة شعبيا بدرجة كافية لدرجة أن الحكومة الأفغانية كان يُنظر إليها دائمًا على أنها القوة التي تحظى بالدعم الشعبي. ربما كان هذا صحيحًا في العديد من المجالات، لكنه يعكس نهجًا ساذجًا وغير واقعي لحرب المتمردين. يمكن أن يكون "كسب القلوب والعقول" مفيدًا، لكن تاريخ حركات التمرد الناجحة هو إلى حد كبير تاريخ السيطرة على السكان، غالبًا بوسائل قاسية لا ترحم. إن تاريخ حرب المتمردين هو أيضًا تاريخ لا تهم فيه الانتصارات العسكرية الحكومية العلنية إذا كانت النتيجة النهائية تترك القوة المتمردة مع سيطرة إضافية وإذا أصبحت الحكومة بشكل مطرد أكثر عزلة وغير فعالة على المستوى المحلي. التمرد والحرب الشعبية والحرب غير النظامية ليست تدريبات إنسانية، فهم يستخدمون السكان كأدوات حرب. لم تؤد هذه الإخفاقات إلى تصاعد مطرد ومتسارع في سيطرة طالبان على مناطق معينة بعد عام 2014، بل أدت إلى التقليل الهائل من تأثير طالبان المتزايد في المناطق الريفية والبلد ككل. لقد ساعدوا في تمكين طالبان من تبني استراتيجية حيث يمكنهم استغلال عدم وجود ميليشيات محلية فعالة في الشمال وفي الضعف المتأصل في المراكز السكانية الكبيرة التي تتطلب مستويات كبيرة من القوات النشطة والضربات

الجوية للدفاع - وحيث طورت طالبان القدرة على نشر القوات بسرعة نسبية والتركيز على نقاط الضعف السياسية الداخلية للحكومة وقوات الأمن المحلية.

كانت النتيجة النهائية هي الزيادة المطردة في نفوذ طالبان وسيطرتها منذ عام 2016، مما ساعد على خلق حالة حيث خفضت الولايات المتحدة وفقا لاتفاقية السلام بعد فبراير 2000 القوات المتحالفة والمتعاقدين؛ في القواعد والمرافق؛ وفي العلاقات مع الوحدات الأفغانية في الميدان وعلى المستوى التشغيلي لتوزيع القوة والتعزيزات والدعم واللوجستيات، وجعلت العدد الصغير نسبيًا للوحدات القتالية الأفغانية الفعالة أقل قدرة على التعامل مع الفوز في المعارك أو منع طالبان من الاستيلاء عليها. كما كانت حركة طالبان أكثر قدرة على استغلال نقاط الضعف والانقسامات في المسؤولين الأفغان وقوات الأمن، واستخدام الرشوة لتحقيق أهدافها، والتركيز على ترهيب الأفراد الرئيسيين أو قتلهم، ووضع خطط لتهديد المسؤولين والضباط الرئيسيين والضغط عليهم للاستسلام أو افشالهم في القتال حيث أصبح تأثير انسحابات الولايات المتحدة وحلفائها واضحًا.

ربطت حركة طالبان حرب المتمردين بالحرب السياسية، واستغلت الفساد الأفغاني، والطموح الشخصي، والضعف الفردي كأسلحة سياسية بمهارة وتنسيق أكبر على المستوى الوطني -وأصبح هذا عاملاً رئيسياً في انهيار الحكومة والقوات الأفغانية. وكذلك في القدرة على استغلال أضعف الحلقات في الدفاعات والقيادة الأفغانية المحلية والحضرية، كما هو الحال في فيتنام، وانتصرت القوات المدعومة من الولايات المتحدة تقريبًا في كل معركة ضد طالبان، لكنها خسرت بشكل مطرد الريف وجزءًا كبيرًا من البلاد - ولم يتمكن العدد الصغير من القوات الأفغانية الفعالة من الاستمرار في الانتصار مع تراجع الدعم العسكري الأمريكي النشط.

9. الاعتماد على المدن وحماية التجمعات السكانية بما جعلها أهدافا أساسية:

لا يزال من غير الواضح سبب اعتقاد المخططين الأمريكيين أن التخلي عن جزء كبير من الريف وتأمين المدن الرئيسية في أفغانستان يمكن أن ينجح. كانت كل مدينة رئيسية تعتمد على التجارة والواردات الغذائية، وشملت مناطق مترامية الأطراف مع مجموعة واسعة من الطرق الثانوية وغيرها بالإضافة إلى الدفاعات الطبيعية المحدودة.

بينما زادت أفغانستان قطاعها الحضري الحديث من عام 2002 فصاعدًا، إلا أنها لم تعزز دعمها الشعبي من خلال التنمية الاقتصادية الكافية أو النمو الحقيقي للقطاع الخاص أو خلق فرص العمل. كان التحديث الحضري عبارة عن مساعدات وكان الإنفاق الحكومي مدفوعًا. لقد خلقت مشكلة بطالة كبيرة بين الشباب، وغالبًا ما جعلت شكلاً من أشكال الفساد هو الطريقة الوحيدة التي يمكن للعائلة أن تتحمل تكاليف شيء يقترب من الحياة الحضرية للطبقة المتوسطة. حدثت زيادات كبيرة في حجم وسكان المناطق الحضرية، على الرغم من عدم وجود أرقام موثوقة بالكامل لمثل هذا النمو. ما هو واضح هو أنها لم تكن مدعومة بالتنمية الداخلية، ولكن من خلال الإنفاق الخارجي للمساعدات، مما أدى إلى إنشاء جزر أمنية ضعيفة للغاية في بلد غير ساحلي حيث سيطرت طالبان بثبات على الطريق والمناطق خارج المدن.

مع مرور الوقت، أدى تدهور الوضع الأمني أيضًا إلى تركيز أمريكي أقوى بشكل مطرد على الدفاع عن المراكز السكانية على حساب الريف، دون التفكير في كيفية عمل المدن ودون الوصول إلى الريف والتجارة والواردات والصادرات، والدفاع عن مرافق البنية التحتية الرئيسية خارج المنطقة الحضرية.

كما ذكرنا سابقًا، كانت قوات النخبة الأفغانية التي يمكن أن تقاتل في الواقع صغيرة جدًا ومحدودة في التنقل والاستدامة للدفاع عن جميع هذه المراكز السكانية، والتي كان العديد منها تحت سيطرة سماسرة السلطة وتفتقر إلى الشرطة والقوات الأخرى الموالية للحكومة المركزية. لم يكن من الواضح أبدًا كيف يمكن للمدن البقاء على قيد الحياة بمفردها حتى لو لم تهاجمها طالبان أو كيف يمكنها الدفاع عن نفسها بدون شرطة شبه عسكرية فعالة وقوات أمن محلية.

10. **يجب التأكيد مرة أخرى على أن التركيز على القتال النشط مع طالبان، وفي التعامل مع انسحابات الولايات المتحدة وحلفائها، وعلى مفاوضات السلام المحتملة، يبدو أنه أدى إلى عدم التركيز على استراتيجية طالبان وحقيقة أنها كانت تستعد لهجوم كبير في الشمال وأماكن أخرى في البلاد.**

من الواضح أن تحول طالبان إلى العمليات الهجومية الرئيسية في المناطق الشمالية غير البشتونية قد فاجأ الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة. منذ عام 2002، كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها والحكومة الأفغانية يقاتلون تمردًا - وليس حربًا ضد الإرهاب. لا يبدو أن الآثار المترتبة على الحاجة إلى التركيز على التمرد قد وصلت إلى المستويات العسكرية أو المدنية أو السياسات العليا.

علاوة على ذلك، كان الإنكار لطالبان وتقدمها عاملاً أكثر أهمية بشكل مطرد في اللحظة التي اختارت فيها الولايات المتحدة لأول مرة التحدث بشكل ملموس عن الانسحاب خلال الفترة التي سبقت إعلان اتفاق السلام في فبراير 2020 وفعلت ذلك على ما يبدو دون تحديد أو اقتراح سلام موثوق.

ويبدو أن هذا الاستبدال نفسه للرفض بالتحليل الصحيح أدى بالولايات المتحدة وغيرها من التقييمات الاستخباراتية إلى التقليل بشكل صارخ من قدرة طالبان على التواصل - وتنفيذ وتنسيق - العمليات المعقدة في جميع أنحاء أفغانستان، وإعادة نشر القوات أو تركيزها بتحذير محدود، وتنفيذ مزيج من العمليات والهجمات التي ساعدت على تحفيز ثم استغلال انهيار الحكومة الأفغانية وقواتها. على الأقل في الوقت الذي استولت فيه طالبان على كابول، بدا أن هذا كان فشلًا استخباريًا كبيرًا.

- **بعد الانهيار: التصرف بفعالية وتعلم الدروس الصحيحة**

في هذه المرحلة، تحتاج السياسة الأمريكية إلى التركيز على هدفين:

1. إيجاد أي طرق ممكنة لإقناع طالبان بالتصرف بدرجة معينة من الاعتدال وخلق أجواء مستقرة يمكن أن تحمي الشعب الأفغاني قدر الإمكان. هنا، من الضروري التأكيد على أن

المساعدات الإنسانية تشتري الوقت فقط ولا تحل شيئًا. من المهم بنفس القدر التأكيد على أن التهديدات العسكرية قد تعمل على الحد من أي تسامح مع طالبان لارتباطها مع الإرهاب الدولي خارج المنطقة، لكن أموال المساعدات والاعتراف الدبلوماسي والتجارة والاستثمار هي الأدوات الوحيدة التي من المحتمل أن تعدل سلوك طالبان وأفعالها، وسوف تفعل ذلك. من المحتمل الآن أن يتم توفيرها وفقًا لشروط طالبان إلى حد كبير.

2. التعلم من هذه القائمة الطويلة من الأخطاء، والاعتماد بشكل كامل على البيانات السرية وكذلك المواد مفتوحة المصدر عند القيام بذلك، وإجراء مثل هذا التحليل على أساس غير حزبي وبطرق تكشف عن الحقيقة إلى السلطة بصراحة: الرئيس والكونغرس ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والجيش الأمريكي.

3. من المهم أن نلاحظ أن مراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الخارجية يمكن أن تساعد، ولكن هذا يتطلب خبرة، والوصول إلى الممارسين، وربما على الأقل من سنتين إلى ثلاث سنوات من الجهد.

4. يجب أن تحرص الولايات المتحدة على عدم فقدان الخبرة والموضوعية التي طورتها SIGAR في هذه المجالات، ولا ينبغي لها تكرار الأخطاء التي ارتكبتها في عدم الاحتفاظ بالمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) أو حتى إعطائها موقعًا فعالاً على شبكة الإنترنت. كان عملها السابق بعد الهزيمة الأمريكية المفترضة للتطرف في العراق في عام 2011 - قد تم توقيته بطرق لا توجد فيها هيئة تحليلية مماثلة للإبلاغ عن القتال ضد داعش.

5. قد لا ترغب الولايات المتحدة في تكرار الحروب الطويلة أو جهود مكافحة التمرد أو التعامل مع الدول الهشة والفاشلة. ومع ذلك، لا يمكنها أن تتجاهل الدروس التي يجب أن تتعلمها أو شبه اليقين بأن عالمًا غير مستقر مثل هذا سيعني بالتأكيد أنه لن يكون أمامه خيار سوى الانخراط في صراعات مماثلة في المستقبل.